

## فرص ضائعة

لم تستغرق القيادة إلى أي مكان في بغداد، قبل وقوع الحرب، أكثر من خمس عشرة دقيقة، على وجه التقريب. امتدت شبكة من الطرق السريعة الكبيرة في أنحاء المدينة كافة. أمكن لسائقي العربات القيادة وفق حدود السرعة، أو ما يفوقها، بينما التزم الجميع مجازاتهم، وامتثلوا لإشارات المرور. عمل رجال المرور - بمصانهم، وقبعاتهم، وقفازاتهم البيضاء - على تسيير حركة العربات عند التقاطعات المزدحمة. اتسمت حركة المرور بالخفة، بالنظر إلى القيود المفروضة على استيراد السيارات. إن رغب العراقي في اقتناء سيارة ما، فقد كان يتعين عليه وضع اسمه ضمن قائمة في وزارة التجارة العراقية، لترده رسالة بعد خمس سنوات، إن كان الحظ حليفه، بغية إعلامه بوجود سيارة جاهزة للشراء، بسعر مدعوم من قبل الدولة. تعين على العراقي القبول بما يتوافر له من سيارات، سواء أكانت من طراز تويوتا، أم فولكسفاغن، أم لادا الروسية الصنع. رغب الجميع، بلا ريب، في اقتناء السيارات الأمريكية، من طراز كادبريس على سبيل المثال، بكل ما تتسم به من مواصفات. كره صدام واشنطن، في الحقيقة، ولكن العراقيين أحبوا ديترويت.

تجسد التغيير الأبرز في حياة العراقيين، بعد وقوع الحرب، في حركة المرور. توقفت إشارات المرور عن العمل، ليبدأ الناس في قيادة عرباتهم على الجانب الخاطئ من الطريق، مطمئنين إلى تغيب رجال الشرطة عن أعمالهم. اندفعت العربات فوق أرصفة المشاة، ناهيك عن استعانة بعضهم بعمال البناء، لإزالة أجزاء من الأرصفة التي تتوسط الطرقات أمام بيوتهم؛ بغية التمكن من الانعطاف عبرها.

لم يمثل انعدام القانون سوى جزء من المشكلة. أغلقت القوات الأمريكية الشوارع، بالقرب من قواعدنا في المدينة، بغض النظر عن مدى أهميتها. عمد الجيش

الأمريكي، علاوة على ذلك؛ بغية حماية المنطقة الخضراء، إلى إغلاق أحد الجسور الممتدة فوق نهر دجلة، ناهيك عن طريقين سريعين، يربطان غرب وشمال بغداد بمركزها. ما انفك منظر الطرق المغلقة يذكر العراقيين، بصورة يومية، بوقوعهم تحت الاحتلال، وقد أسهم ما يعترضها من حواجز في إثارة الغضب من الأمريكيين بما يفوق أيّاً من الأمور الأخرى على وجه التقريب.

تجذرت المشكلة الكبرى، بكل الأحوال، في سياسة سلطة الائتلاف المؤقتة، بكل ما يدفعها من نوايا حسنة. ألغى بيتر مكفرسون، مسؤول بريمر الاقتصادي، الرسوم المفروضة على الواردات، بما يشمل الضريبة على السيارات، التي يمكن أن تبلغ 100% من قيمة العربة ذاتها. عمد مقاولون مهرة، في غضون أيام، إلى استيراد أعداد كبيرة من السيارات المستعملة، من دول مثل ألمانية وهولندية، ليهرع العراقيون، الذين عملوا على ادخار أموالهم، لشراء السيارات، للمرة الأولى، أو تزويد العائلة، كما في العديد من الحالات، بسيارتها الثانية. أشارت تقديرات سلطة الائتلاف المؤقتة إلى شحن نصف مليون عربة إلى العراق، في أثناء تسعة الأشهر الأولى من الاحتلال، بما يفوق ضعف عدد السيارات الموجودة هناك في المقام الأول. تملك الفرحة العراقيين، قبل أن يتعين عليهم القيادة إلى مكان ما، أو ملء خزانات الوقود. نعم، لقد كانوا يتربعون فوق ثاني أكبر احتياطي للنفط في العالم، ولكن مصافهم عجزت عن إنتاج ما يكفي من الوقود لسد احتياجات السيارات الجديدة كافة. امتدت طوابير الانتظار أميالاً أمام محطات الوقود، لتدفع السلطة إلى منح ملايين الدولارات لهالبيرتون يومياً، بغية نقل الوقود من الكويت وتركية. أسهم ازدياد عدد السيارات الجديدة على الطرقات، بكل الأحوال، بغض النظر عن مشكلة الوقود، في رفع مستوى الازدحام إلى حد بعيد.

لم يكن العراقيون وحدهم من يتدمر بالنتيجة. ازداد غضب الجنود الأمريكيين، على حد سواء، جراء الوقوع في شرك الازدحام المروري. منعت سلطة الائتلاف عناصر شرطة المرور من تحرير المخالفات، بالرغم من عودتهم إلى أعمالهم بعد بضعة أشهر من وقوع الاحتلال. لم يكن ما يتسمون به من فساد بخافٍ على أحد، وقد

اعتادوا إرغام السائقين على دفع الأموال، عوضاً عن منحهم الاستدعاءات للمثول أمام المحكمة. استندت سلطة الائتلاف المؤقتة إلى مبادئها، فيما يتعلق بذلك الموقف، بالرغم مما ينتج عنه من إعاقة للحركة المرورية في العراق.

بدا الحل واضحاً في نظر الجنرال مارتن ديمبسي، قائد الفرقة المدرعة الأولى، الوحدة العسكرية المسؤولة عن بغداد. أصدر الرجل أوامره بوضع قانون جديد للمرور، لتوكل المهمة، في نهاية المطاف، إلى النقيب جون سماذرز، محامي الإصابات الشخصية المنتمي إلى مارييلاند.

انتسب سماذرز إلى قوات الاحتياط، ليلتحق بفريق الجيش للشؤون المدنية، العامل مع سلطة الائتلاف المؤقتة لإدارة بغداد. بلغ الرجل الخامسة والأربعين من العمر، وإن حظي بمظهر من يصغره بجيل كامل من الجنود، بما لا يشمل شعره الشائب، وسلوكه الجدي. تلقى سماذرز ثلاث نجوم برونزية لخدمته في العراق، جراء إحباط كمين في جنوب بغداد، بعد يوم من تحريرها، ناهيك عن القبض، في غضون بضعة الأسابيع الآتية، على اثنين من المطلوبين الخمسة والخمسين للبتاغون، بمشاركة فريق الاستجابة السريعة التابع له، وإحباط إحدى سرقات البنوك، واستعادة مبلغ 6.3 ملايين دولار، علاوة على عشر تحف مسروقة من متحف بغداد.

علم سماذرز عن قوانين المرور إلى حد ما، بوصفه مدعياً عاماً سابقاً في إحدى المقاطعات. تمثلت خطوته الأولى في قراءة نسخة مترجمة عن قانون السير العراقي، ليرتئي فيه كارثة حقيقية. أمكن لضباط المرور مصادرة أي من السيارات دون إذن من القاضي، ناهيك عن تحصيل الغرامات بصورة فورية، وسجن السائقين مدة سنتين بتهمة توجيه الإهانة، لا أكثر. تحدث الرجل، بذلك الصد، قائلاً: «لم يكن هنالك تعريف لما يتمتع به رجال الشرطة من سلطات، عدا ما يرغبون القيام به».

بدأ سماذرز في إعادة صياغة قانون المرور، بمساعدة صديق من القضاة العراقيين. استغرقه الأمر ثلاثة أسابيع، ليبلغ عدد صفحات المسودة ثلاثاً وخمسين، بما يفوق ضعف القانون القديم، ويتضمن قيود الاحتلال الأمريكي كافة. قصر الرجل

سلطة ضباط المرور على إصدار مخالقات تدفع في المحاكم، ناهيك عن مصادرة رخص القيادة. إن رغب السائقون في الاعتراض على المخالفات، فقد كان بمقدورهم القيام بذلك في محاكم مرورية جديدة، تؤسس بموجب القانون الصادر.

غص القانون القديم، في نظر سماذرز، بالتعاريف الفضفاضة، والثغرات الواضحة. التجأ الرجل إلى شبكة الإنترنت، لافتقاره إلى ما يكفي من معرفة لمعالجة مكامن الخلل في القانون القديم؛ بغية البحث عما يطابق نمودجه من القوانين، التي علمها جيداً: قانون السير في ولاية ماريلاند. عمد سماذرز، بالنتيجة، إلى اقتباس العديد من فقرات القانون الأخير. لم يحظر القانون العراقي، وفق ملاحظة الرجل، الاقتراب إلى مسافة قصيرة من العربة التي تتقدم السائق. تضمنت الفقرة (21 - 310) من قانون ماريلاند ما يحتاجه من عبارات بذلك الصدد، لتشكل البند الثامن عشر، من الفقرة الحادية عشرة، من مسودة قانونه الجديد: «لا يمكن للسائق الاقتراب من العربة التي تتقدمه بما يتجاوز مسافة معقولة، ويخالف قواعد السلامة، مع الأخذ في الحسبان سرعة العربة الأخرى، وحركة السير، وحالة الطريق». استعان سماذرز، على حد سواء، بقانون ماريلاند لصياغة القواعد المتعلقة بالسرعة، وتغيير المجازات بصورة خطيرة، وعدم تجاوز السائقين. إن كان القانون مفيداً في بالتيامور، فلا بد أنه سيكون مفيداً في بغداد.

توقف سماذرز، محامي الإصابات الشخصية، بينما كان يعكف على وضع مسودة القانون الجديد، عند الحقيقة المتمثلة في إغفال القانون القديم ما يتعلق بمقاضاة الشرطة جراء إساءة السلوك. جسد ذلك في نظره نقصاً واضحاً، ليعمد إلى تشغيل حاسوبه المحمول، وطباعة الفقرة الآتية:

«إن استخدم ضابط الشرطة -العامل ضمن حدود واجباته كونه موظفاً في وزارة الداخلية- القوة المفرطة عند القيام بعملية اعتقال، وسبب إصابة شخصية للآخرين، أو أضر، بما لا تقتضيه الضرورة، بممتلكات الآخرين، فيمكن للشخص المصاب، أو صاحب الملكية المتضررة التقدم بدعوى مدنية ضد وزارة الداخلية، في المحاكم المدنية، للحصول على

التعويضات مقابل: (1) العلاج الطبي، (2) الضرر الناتج عن الانقطاع عن العمل، (3) الألم والمعاناة، (4) كلفة إصلاح الملكية المتضررة، أو قيمة الملكية ذاتها. إن تصرف ضابط الشرطة بتلك الطريقة عامداً، بصورة عدائية، فيمكن للشخص أن يتقدم بدعوى لمقاضاته على حد سواء».

ارتأى سماذرز في صياغته القانون الجديد نموذجاً للاحتلال المستتير. استشار الرجل قاضياً عراقياً، ملتزماً بالإطار العام لقانون العراق القديم، ليضيف ما هو ضروري من الإجراءات الوقائية ضد ما ينتج عن استخدام السلطة من تجاوزات. حمل سماذرز وثيقته بفخر إلى القصر الجمهوري، قبل أن يقدمها إلى فريق موظفي السلطة العاملين مع وزارة العدل العراقية. تعين عليهم دراسة القانون المقترح قبل إرساله إلى مكتب بريمر، بغية المصادقة عليه بصورة نهائية.

استدعى أعضاء الفريق سماذرز للتشاور بعد الاطلاع على مسودة قانونه الجديد. اتضح للرجل، ما إن وصل لمقابلتهم، أنهم يفتمرون إلى ما يملكه من حماسة. تعين على أعضاء الفريق معالجة العديد من القضايا القانونية الأخرى: إعادة افتتاح المحاكم، وإعادة تأهيل السجون، وتعديل قوانين الجرائم. اتسم قانون السير الجديد بالتفاهة، بالمقابل، ناهيك عما طرحه الموظفون من تساؤلات عن سيتولى تدريب قوات الشرطة، وإقامة المحاكم الجديدة، ومعالجة قضية الغرامات. لم تمتلك سلطة الائتلاف المؤقتة، في حينه، القدرة على متابعة تلك المسألة. استذكر أحد موظفي السلطة، بذلك الصد، قائلاً: «لم يقل أحد إنها كانت تمثل فكرة سيئة، ولكن القضية تمحورت حول الأولوية والتوقيت». لم ينبذ الفريق، مع ذلك، عرض سماذرز بالمطلق. علم أعضاؤه برغبة الجنرال في وضع القانون الجديد، ليطالبوا سماذرز، في نهاية المطاف، بالعودة في أثناء بضعة أسابيع، بعد قيامهم باستشارة مجلس القضاة ووزارة الداخلية، التي تشرف على شرطة المرور.

التقى موظفو سلطة الائتلاف، بعد بضعة أسابيع، في أوائل شباط / فبراير 2004، مجموعة من كبار ضباط المرور. حضر سماذرز اللقاء، متسلحاً بالعديد من النسخ عن مسودته. تملك الغضب العراقيين، الذين اطلعوا على الترجمة، ناهيك عما

اعتراهم من شكوك. لم يصدق أولئك أن الأمريكيين يمكن أن يقحموا أنفسهم في مثل تلك التفاصيل التافهة، ناهيك عن استيائهم من إمكانية فقدان السلطة التي تخولهم ابتزاز السائقين.

لم يتفاجأ سماذرز بذلك الموقف. تحدث بذلك الصدد، في وقت لاحق، قائلاً: «يضع القانون المعدل السلطة في أيدي الشعب، ويحاسب رجال الشرطة، ويمنعهم من تحصيل الأموال بصورة غير مشروعة. لا أعلم حقيقة ما كان يتلقاه أولئك في السابق، ولكن العديد منهم اتسموا بالشراء. كان لديهم العشرات من السيارات، ولم أكن لأسمح باستمرار ذلك».

عرض العراقيون صياغة مسودتهم الخاصة، واعدن بإنجازها في أسبوعين من الزمن، ليوافقهم موظفو السلطة. كانت أيام إصدار الأوامر إلى العراقيين قد ولت، كما هو مفترض.

تملك الغضب سماذرز بالنتيجة. ارتأى الرجل، بينما كان يغادر الاجتماع، أن الأمريكيين كرهوا خطته؛ لأنها لم تصغ في القصر، بينما كرهها العراقيون لما سيفقدونه من سلطة.

خاطبني سماذرز، بذلك الصدد، قائلاً: «مثل العاملون في سلطة الائتلاف المؤقتة مجموعة من المجادلين، الراغبين في إيجاد الحلول الكاملة، بنسبة مئة بالمئة، لأي من المشكلات. يمكن للحل الفاعل بنسبة ستين في المئة في يومنا هذا، في بعض الأحيان، أن يبذل ما يبلغ نسبة المئة بالمئة بعد ستة أشهر مقبلة. جسد ذلك بالضبط ما يحتاجه أولئك الناس. كانوا يحتاجون الاطلاع على أي من الإجراءات، مهما صغر شأنها، لترتيبهم أنك تفعل شيئاً في نهاية المطاف. لم ترسل واشنطن، علاوة على ذلك، سوى حفنة من المجادلين، الذين يقبعون في المنطقة الخضراء بغية المجادلة، أشهراً تلو الأخرى، دون الخروج بأي نتيجة في نهاية المطاف».

لم يتمكن سماذرز ألبتة من حضور الاجتماع الثاني. تعرض الموكب الذي كان ضمنه، في الحادي والعشرين من شباط/ فبراير، إلى أحد كمائن المتمردين جنوب

بغداد. قتل مترجمه، بالنتيجة، بينما انقلبت سيارته رأساً على عقب، لتكسر ذراعه في موضعين، علاوة على ركبتيه، قبل أن يتم إجلاؤه، في وقت لاحق من ذلك اليوم، إلى مستشفى عسكري في أمانة.

توجه ضباط المرور العراقيون إلى المنطقة الخضراء، بينما كان الرجل يتعافى، بغية تقديم مسودتهم الخاصة. كانوا قد كتبوها بالعربية، ليكلفوا موظفاً في وزارة الداخلية بترجمتها إلى الإنجليزية، كي يطلع عليها موظفو السلطة. عجت الوثيقة بما بدا تافهاً من المحظورات، مثل: منع الوقوف على مقاعد العربات المتحركة، والتحدث إلى السائقين، والتدخين في السيارات. جهل موظفو السلطة مغزى القيام بذلك، بالنظر إلى أن العراقيين يدخنون، على وجه التقريب، بما يفوق غيرهم على وجه البسيطة. ما الذي كان يدور بخلد الضباط العراقيين على وجه التحديد؟ فاقت مسودتهم، في الحقيقة، ما وضعه سماذرز سخافة.

تبين، فيما بعد، أن العراقيين ما قصدوا حظر التدخين في السيارات كافة، بل الحافلات العمومية فحسب، وأن ذلك ناتج عن خطأ في الترجمة - بما ينسجم مع الهفوات التي عكرت صفو العديد من محاولات سلطة الائتلاف المؤقتة لإدارة بلد لا يتحدث فيه سوى القليل من المديرين لغة المدارين. شكر فريق السلطة العراقيين على المسودة، واعدأ بإدراج عناصر منها في القانون الجديد، قبل أن يعمد إلى مزاجتها مع مسودة سماذرز الأصلية. تبوأ القانون موقعاً متأخراً على لائحة المهام المحددة في مكتب المستشار العام، ليتم إنجازه، في نهاية المطاف، ناهيك عن مراجعته، وتوقيعه من قبل بريمر.

تضمنت الوثيقة النهائية الكثير مما أورده سماذرز، لتدرج العشرات من الفقرات الجديدة؛ بغية إرضاء كل من العراقيين ومسؤولي سلطة الائتلاف المؤقتة، فيما يتعلق بأدق التفاصيل: ضرورة ارتداء المشاة - في العتمة أو الطقس الغائم - ما هو فاتح اللون أو عاكس من الثياب. ضرورة إمساك المقود بكلتا يدي السائق. ضرورة الخلود إلى الراحة مدة خمس دقائق، في كل من ساعات القيادة الطويلة، بالنظر إلى ما تسببه من تعب ونعاس.

جسد قانون المرور الجديد القرار السادس والثمانين لسلطة الائتلاف المؤقتة.

وقع بريمر، قبل مغادرته العراق، ما يعادل مئة قرار بالمجمل. اتسم بعضها بالأهمية، بطبيعة الحال، حيث أرسى القرار 96، على سبيل المثال، القواعد التمهيدية للانتخابات، بينما أدخل القرار 31 التعديلات على قانون العقوبات، وضمن القرار 19 حرية التجمع. افتقرت العديد من القرارات الأخرى، بكل الأحوال، إلى الواقعية والعملائية في بلد أنهكه التمرد. أدخل القرار 81 التعديلات على القوانين المتعلقة ببراءات الاختراع، والتصميمات الصناعية، والمعلومات السرية، والدارات المتكاملة، بينما أضاف القرار 83 التغييرات على قانون النشر، وفصل القرار 59 إجراءات الحماية الممنوحة لمخبري الحكومة.

افترض العديد في مدينة الزمرد أن تغيير الأوضاع يقتضي تغيير القوانين، كما في الولايات المتحدة. لم تسر الأمور في العراق، بكل الأحوال، على ذلك النحو. لم يسهم القانون الجديد، إلى حد بعيد، في حل المشكلات المرورية. تعين إصلاح إشارات المرور، وتدريب ضباط الشرطة، ناهيك عن تسجيل السيارات، وضبط حركة الاستيراد. لم تكن القوانين لتشكل بديلاً عن العمل الفعلي المضني لإعادة بناء العراق.

لم يكن من العراقيين، بالطبع، سوى الاستخفاف بقانون المرور الجديد. لم يتم توزيعه بالمطلق على الضباط، أو إعلانه على الملأ. عمدت، عقب مغادرة بريمر، إلى سؤال صباح كاظم؛ المسؤول البارز في وزارة الداخلية، عما سيحل بقانون المرور الجديد. أجابني، بعد أن ارتفع صوته بالضحك، قائلاً: «يجسد الإرهاب اهتمامنا الرئيس. يتعين علينا التزام الواقعية. لم نصل بعد إلى المرحلة التي تمكننا من تطبيق قوانين المرور. يتسم القانون بالعظمة من الناحية النظرية، ولكن تركيزنا ينحرف عنه في الواقع. لا نملك الموارد لفرضه، ولا يمثل أولوية بالنسبة لنا».

أردف الرجل، علاوة على ذلك، قائلاً: «تخضع القوانين المعلنة تحت الاحتلال للتساؤل. تطرح علامة استفهام كبيرة هنا. يتعين علينا تقويمها. نحتاج فرض قوانين المرور وفق الطريقة العراقية. تصرف الأمريكيون داخل المنطقة الخضراء وكأنهم

يعيشون في نيويورك، لا بغداد. لا يعود العمل الجيد بمثيلاته من النتائج ما لم يوافق اهتمامات البلد. لا تصلح الحلول الخارجية هنا. يتعين أن تتسم بالطابع العراقي. كان من الأجدر بهم السماح للعراقيين بتطوير تلك القوانين، عوضاً عن فرض القوانين المستوردة من الولايات المتحدة».

دعت اتفاقية الخامس عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر إلى كتابة دستور مؤقت بحلول الثامن والعشرين من شباط/ فبراير. التقى رومان مارتينيز وزميلان من فريق الحكم التابع للسلطة، في أوائل كانون الثاني/ يناير - بينما كان بريمر وأعضاء المجلس منهمكين في التباحث بشأن خطة المؤتمرات الحزبية المولودة مية - اثنين من المنفيين العراقيين السابقين، من ذوي الخبرات القانونية الواسعة: أستاذ القانون في جامعة دييوا فيصل الإسترابادي، وسالم الجليبي، المحامي الدولي الدارس في جامعات يال، كولومبيا، ونورث ويسترن، الشبيه بعمه أحمد الجليبي. كان المجلس قد تلقى بالفعل مسودتين، كتبت إحدهما من قبل سياسي كردي، والأخرى من قبل معاون أحد الأعضاء من العرب السنة، لترتئي سلطة الائتلاف المؤقتة العديد من المشكلات في كل منهما. عمد المحاميان العراقيان إلى كتابة المسودة، مطمئنين مارتينيز إلى مباركة المجلس خطوتهما تلك، واعدن بتضمينها لأئحة من الحقوق التي تكفل الحريات الشخصية المنعدمة في العالم العربي.

قرر بريمر ومعاونوه، عوضاً عن فرض وثيقة أمريكية على العراقيين، السماح للإسترابادي والجليبي بمواصلة المهمة. أوكلت مسؤولية الصياغة للعراقيين منذ تلك اللحظة فصاعداً. إن رغبت سلطة الائتلاف المؤقتة في إحداث التغييرات، فسيتعين على الأمريكيين التوجه إلى العراقيين لمناقشتهم. مثل ذلك انقلاباً كاملاً في نظر كل من الأمريكيين، الذين اعتادوا توجيه الأمور وفق طريقتهم الخاصة، والعراقيين الذين ألفوا التبعية لقرار بريمر النهائي، فيما يتعلق بالأمور كافة.

جسد التحول إشارة إلى أن بريمر وأعضاء سلطته قد بدؤوا أخيراً في إدراك ضرورة أداء الأمريكيين دوراً مساعداً، مع التدخل لمنع العراقيين من ارتكاب ما هو

فادح من الأخطاء، لا أكثر. أدرك الرجل ومعاونوه، في نهاية المطاف، عبثية وضع الخطط في واشنطن، ومحاولة فرضها على العراقيين، ناهيك عما يملكه آية الله السيستاني من تأثير هائل. تخوف الأمريكيون، في الواقع، من إثارة استياء الرجل عبر التدخل المباشر في صياغة الدستور المؤقت.

أوضح فريق الحكم بجلاء، في أثناء أحد أوائل اللقاءات التي تمت في القصر لإعلام دوائر السلطة الأخرى بمجرى عملية الصياغة، أن الوثيقة تخص العراقيين، وأن الأمريكيين سيؤدون ما هو محدود من الأدوار. لم يمنع ذلك، بالطبع، مسؤولي السلطة من التدخل، ومحاولة إحداث التغييرات. تجسد شغف الإستراتيجي الأكبر في تضمين لائحة من الحقوق التي صاغها منعاً لقيام دكتاتورية أخرى. اشتملت مسودته الأصلية على حقوق واضحة فيما يتعلق بالخصوصية، وحرية التعبير، والمحاکمات السريعة، والتعليم، والرعاية الصحية، والكفالة الاجتماعية، ناهيك عن إشارته إلى ضرورة حصول السلطات على المذكرات قبل تفتيش مجال الإقامة الخاصة. أثارت تلك الفقرة قلق مسؤولي سلطة الائتلاف العاملين مع وزارتي الداخلية والعدل العراقيتين. انهمكت قوات الأمن العراقية في محاربة التمرد، فهل كانت بحاجة إلى الحصول على مذكرة، على سبيل المثال، إن تلقت معلومة عن صناعة أحدهم عبوات الطرق الجانبية في منزله؟ عمل مسؤولو السلطة على التأثير في أعضاء من فريق الحكم لتغيير تلك الفقرة، وهو ما حدث بالفعل. وافق الإستراتيجي، في نهاية المطاف، على تغيير الفقرة، والسماح بالتفتيش بلا مذكرات «في أكثر الظروف إلحاحاً».

لم تقارب مسودة الإستراتيجي - الجليبي عدداً من أكثر المسائل إثارة للنزاع بين العراقيين: دور الإسلام في الحكم، وضع المنطقة الكردية المستقلة، وحقوق المرأة. تعين على تلك المسائل أن تناقش بين أعضاء المجلس.

لم يوجه بريمر، في خضم ذلك، سوى تحذير واحد: إن جعلت الوثيقة من الإسلام مصدر التشريع الأوحد، كما أراد أكبر حزبين شيعيين - بما يعني تمثيل الشريعة قانون البلاد - فسيقوم بالاعتراض على ذلك. تدخل الحاكم الأمريكي، على حد سواء، للمساعدة في التوصل إلى تسوية بشأن الحقوق الكردية. حظي الأكراد

باستقلال حقيقي في ثلاث من المحافظات الشمالية منذ العام 1991، ولم يكونوا على استعداد للتخلي عن ذلك، بل القبول «باتحاد طوعي مع العراق»، إن سمح لهم بالإبقاء على حكومتهم المحلية، بما يمكنهم من الاعتراض على أي من القوانين الصادرة عن الحكومة الفيدرالية في بغداد. رغب الأكراد، علاوة على ذلك، في ضم مدينة كركوك الكردية تاريخياً، التي عمل صدام على نقل الآلاف من العرب إليها، ناهيك عن إصرارهم على الإبقاء على ميليشيا البشمركة الكردية، والحصول على عائدات النفط في مناطقهم.

عارض البنتاغون، ووزارة الخارجية، والبيت الأبيض على الدوام الفدرلة الإثنية في العراق. أيد بريمر تلك السياسة إلى أوائل كانون الثاني/يناير، حين أدرك استحالة قبول الأكراد بدستور مؤقت لا ينص على منحهم، على أقل تقدير، منطقة مستقلة متعددة المحافظات، مع الحق الكامل بإدارتها. سعى الرجل إلى الوصول إلى تسوية بذلك الشأن، متوجهاً إلى الشمال لإجراء مشاورات مع القادة الأكراد، حيث استطاع التوصل إلى صفقة فيدرالية تاريخية: يمكن للأكراد استبقاء حكمهم الذاتي، بما يشمل المحافظات الثلاث، التي ستحتلها بما يفوق المحافظات الأخرى من سلطات - عبر امتلاك القدرة، على سبيل المثال، على رفض بعض من القوانين الصادرة عن الحكومة المركزية - مقابل القبول بسلطتها على عدد من المسائل، بما يشمل السياسة المالية، والدفاعية، والخارجية. مثلت تلك مرحلة بريمر الأفضل في العراق، متحرراً من سلطان سادته في واشنطن؛ بغية التوصل إلى سياسة براغماتية تستند إلى الواقع العراقي.

عمل معاونو بريمر على إرسال برقيات، عن المفاوضات الكردية، لإطلاع البيت الأبيض والبنتاغون على تفاصيلها، ليعبر كل من كوندوليزا رايس و بول وولفويتز عن اعتراضهما، ما إن أعلن بريمر عن اتفاهه مع الأكراد. أصر الثنائي على إزالة ما يشير إلى الحكم الذاتي الكردي من الدستور المؤقت، ناهيك عن ضرورة استناد الفيدرالية إلى حدود المحافظات، لا غيرها. تشبث الأكراد برأيهم، ليصر بريمر على موقفه أمام واشنطن. تراجع كل من رايس وولفويتز، في نهاية المطاف، ليفسح المجال أمام بريمر وسلطة الائتلاف المؤقتة للتقدم في المفاوضات النهائية بشأن الدستور المؤقت.

سميت الوثيقة، بحلول أواخر شباط/ فبراير، «القانون الإداري الانتقالي». عقد مجلس الحكم سلسلة من اللقاءات الماراثونية لمناقشة القضايا المتبقية. حلت المشكلة المتعلقة بدور الإسلام في الحكم ببراعة عبر عدّه «مصدراً» للتشريع، مع رفض أي من القوانين التي تناقض «معتقداته المقبولة كونياً». أسهمت الحصة الممنوحة للتمثيل النسائي، في الجمعية الوطنية، في الإقرار بضرورة تحقيق القانون الانتخابي الجديد «الغاية المتمثلة في تشكيل النساء ما لا يقل عن ربع عدد الأعضاء». تشاجر أعضاء المجلس، وغادروا المكان مرحلة من الوقت. رفض عدد من الأعضاء الشيعة المصادقة على الوثيقة المنجزة -مما أدى إلى تأجيل مراسم التوقيع ثلاثة أيام- لاعتراضهم على الفقرة التي تمنح الأكراد حق الاعتراض على الدستور الدائم (تم استخدام الفقرة لاحقاً من قبل العرب السنة، وإن أعوزهم النجاح، في محاولة لإعاقه الدستور). وافق الشيعة، في نهاية المطاف، على توقيع القانون الإداري الانتقالي، بعد إجراء المشاورات مع السيستاني. لم يتدخل بريمر، بكل الأحوال، بصورة مباشرة في مجرى الأحداث. عمل الرجل، برفقة الدبلوماسي البريطاني الأول في العراق، السير جيريمي غرينستوك، على المساعدة في حل الخلافات، لتتخذ القرارات النهائية من قبل العراقيين. تندر موظفو السلطة، فيما بينهم، بشأن عدم رؤية بريمر جالساً، يلتزم الهدوء، منذ زمن طويل.

تحدث عادل عبد المهدي، السياسي الشيعي الذي أسهم في إسقاط خطة المؤتمرات الحزبية، بذلك الصدد، قائلاً: «مثل القانون الإداري الانتقالي نقطة تحول مهمة، عبر توقف بريمر عن التصرف مثل ديكتاتور».

أعلن مبعوث الأمم المتحدة الأخضر الإبراهيمي، في الأول من حزيران/ يونيو، أسماء أعضاء الحكومة المؤقتة التي ستتولى السلطة في الثلاثين من الشهر، الموعد المحدد لرحيل بريمر، وحل سلطة الائتلاف المؤقتة. سبق للإبراهيمي التشاور مع مئات من العراقيين، من الأساتذة الجامعيين، والقضاة، ورجال الدين، وأعضاء مجلس الحكم، ناهيك عن الانتقاء مع آية الله السيستاني، ولكن اختيار أعضاء الحكومة، الذي يمثل أهم الخطوات على طريق العراق نحو الديمقراطية، عقب الإطاحة بصادام، كان أبعد ما يكون عن الديمقراطية.

كان الإبراهيمي من قرر اختيار الأعضاء أو استبعادهم، في أثناء المشاورات مع جيري بريمر وبوب بلاكويل. لو أفسح المجال للعراقيين للاختيار، لكان ذلك أكثر ديموقراطية، ولكنه سيسبب قدراً أكبر من الفوضى، وهو ما لم ترغبه واشنطن على الإطلاق. لم تتسم أي من الانتخابات بالأهمية سوى تلك التي ستجري في تشرين الثاني/ نوفمبر - في الولايات المتحدة.

رغب الإبراهيمي في تقليص دور السياسيين في الحكومة المؤقتة، استناداً إلى رأيه المتمثل في أن حلول التكنوقراط محل السياسيين سيسهم في إنجاح الأمور، ويقلل من قابلية استخدام مواقعهم لتشجيع حزب دون آخر.

لقت إستراتيجية الإبراهيمي المعارضة من ثلاثة أطراف. جادل بريمر وبلاكويل على ضرورة ضم أعضاء مجلس الحكم، وفق المبدأ القائل بأفضلية التعامل مع الشيطان الذي تعرف.

تدخل السيستاني، على حد سواء، بعد أن أرسل له الإبراهيمي لائحة بأسماء أربعة من المرشحين لتولي رئاسة الحكومة: إياد علاوي؛ الشيعي العلماني الذي يتأسس حركة «الوفاق الوطني العراقي»، وعادل عبد المهدي، الشيعي المتدين، المنتمي إلى المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وإبراهيم الجعفري، الشيعي المتدين الآخر، المنتمي إلى حزب الدعوة، وحسين الشهرستاني، الشيعي المعتدل، والمستقل. مثل الشهرستاني، العالم النووي، الذي سجن من قبل صدام لرفضه العمل على مشروعات التسليح، والمرشح المفضل لدى الإبراهيمي، بينما رغب بريمر وبلاكويل في اختيار علاوي، البعثي السابق، الذي تلقى الأموال سنوات من السي أي أيه. لم يكن علاوي ليتقاعس عن محاربة المتمردين، في نظر الرجلين، ناهيك عن قدرته على إقناع البعثيين السابقين، ممن انضموا إلى المقاومة، بإلقاء أسلحتهم. لم يكن السيستاني يفضل مرشحاً بعينه. أوضح الرجل بكل بساطة، عبر أحد المبعوثين، أن علاوي، وعبد المهدي، والجعفري كانوا من المقبولين لديه، دونما ذكر للشهرستاني. أزال الإبراهيمي اسمه من اللائحة، ليضع علاوي مكانه. كان الأخير علمانياً، ورجل أمريكة المفضل، ليقع الاختيار عليه في نهاية المطاف.

طالب أعضاء مجلس الحكم بمنح المناصب العليا في الحكومة المؤقتة إلى قادة الأحزاب السياسية، ناهيك عن معارضة خيار الإبراهيمي، المتمثل في وزير الخارجية السابق عدنان الباجه جي، لمنصب الرئاسة. كان الباجه جي، السني العلماني، مقرباً من الأمريكيين، وأحد حلفاء بريمر في المجلس، ناهيك عن دعوته، من قبل لورا بوش، لحضور خطاب حالة الاتحاد في كانون الثاني/يناير. شكك بعض من زملاء الباجه جي في المجلس بحياديته، ليدعموا منافسه السني غازي الياور، الشيخ القبلي ورجل الأعمال المفتقر إلى الخبرة في الحكم، بما يتجاوز مرحلة الأشهر العشرة التي أمضاها في المجلس. سحب الباجه جي ترشيحه لمنصب الرئاسة، في نهاية المطاف، ليرغم الإبراهيمي على اختيار الياور.

أثرت الضغوط الممارسة من قبل بريمر، وبلاكويل، والمجلس في خيارات الإبراهيمي، ليسمّي الجعفري وروش شاويس، المنتمي إلى الحزب الديموقراطي الكردستاني، نائبين للرئيس. عين سياسي كردي آخر نائباً لرئيس الوزراء، بينما اختير ثالث لمنصب وزير الخارجية. أصبح عادل عبد المهدي وزيراً للمالية، بينما تولى قيادي في الحزب الإسلامي العراقي وزارة الصناعة. أوكلت مسؤولية وزارة الداخلية العتيدة إلى قيادي في أحد الأحزاب الأخرى.

سعى الإبراهيمي المنهك إلى الحفاظ على رباطة جأشه، في أثناء الاحتفال بإعلان التشكيلة الحكومية، في برج الساعة الذي كان يمثل متحف صدام الشخصي، داعياً الحكومة الجديدة «بالفاعلة والقادرة». لم يفعل الرجل الكثير، بكل الأحوال، لإخفاء خيبة أمله خلف الأضواء. رغب الإبراهيمي في تشكيل حكومة علمانية محايدة، ليعيقه كل من مسؤولي السلطة وأعضاء المجلس عن الوصول إلى مبتغاه. شعر الرجل بتعرضه للاستغلال. لم يرغب الأمريكيون في الاستماع إلى نصحه، بل الحصول على مصادقته، لا أكثر.

خاطبني أحد معاونيه، في وقت لاحق، قائلاً: «أضعنا فرصة عظيمة، ولكن ذلك يندرج ضمن قصة الأمريكيين في العراق: الفرص الضائعة».

سار المخطط الموضوع على النحو الآتي: بقاء الحكومة المؤقتة، التي اختارها الإبراهيمي، في السلطة سبعة أشهر، إلى كانون الثاني/يناير 2005، موعد عقد

انتخابات الجمعية الوطنية، حيث تشكل الأخيرة حكومة جديدة، وتصوغ، بما هو أكثر أهمية، مسودة دستور البلاد الدائم. ستعقد انتخابات أخرى، في كانون الأول/ديسمبر 2005، بعد مصادقة الناخبين على الدستور في استفتاء وطني، لاختيار قادة الحكومة الجديدة، وفق ما يرد في الدستور.

مثلت تلك عملية معقدة، ولكن أهم خطواتها الثلاث كانت الأولى بوضوح. سيعتمد الدستور، والحكومة المنبثقة عنه، على تركيبة الجمعية المنتخبة في كانون الثاني/يناير. هل ستخضع لهيمنة المتطرفين الدينيين؟، ما الدور الذي سيؤديه المعتدلون والعلمانيون؟، وماذا عن دور المرأة والأقليات؟. ستتوقف الإجابة، بالقدر الأكبر، على قانون الانتخابات الموضوع من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة.

لم يحظَ قانون الانتخابات بأي مما لقيته الحكومة المؤقتة من اهتمام. تمت مناقشة القرارات الرئيسة من قبل فريق الحكم، بالتشاور مع مجموعة من خبراء الأمم المتحدة في شؤون الانتخابات، الذين قدموا إلى العراق بصحبة الإبراهيمي. أبقى العراقيون بعيداً عن المسألة، لعدم رغبة سلطة الائتلاف في تعقيد الأمور، من جهة، والافتقار إلى آلية ملائمة لإشراكهم في المداولات، من جهة أخرى، حيث كان مجلس الحكم قد حل نفسه في الأول من حزيران/يونيو، بينما كانت حكومة علاوي في طور الانطلاق.

تجسد العائق الأكبر أمام عقد الانتخابات في الافتقار إلى إحصاء حديث للسكان - كما حدث مع فريق الحكم، في تشرين الثاني/نوفمبر 2003، حين رغب في تنظيم انتخابات قبل تسليم السيادة. لم يكن هنالك من طريقة دقيقة، من دون الإحصاء السكاني، لمعرفة عدد ساكني كل من المحافظات، وتقسيم المحاصصات، من ثمّ في الجمعية الوطنية.

ارتأى فريق الأمم المتحدة عدم وجود طريقة معقولة، لإجراء إحصاء وطني شامل، قبل كانون الثاني/يناير 2005، التاريخ الذي حدده الدستور المؤقت لإجراء الانتخابات الأولى. أخبر فريق الأمم المتحدة، الذي وضع إجراء انتخابات متكاملة

فوق كل الاعتبارات، سلطة الائتلاف المؤقتة أن السبيل الوحيد للتعهد بالموعد النهائي يتمثل في جعل البلد برمته دائرة انتخابية واحدة. تعين على العراقيين جميعاً، بغض النظر عن أماكن وجودهم، الاختيار من لائحة المرشحين ذاتها. أمكن للأخيرين بدورهم اختيار الترشح بصورة مستقلة، أو ضمن قوائم جماعية مع أعضاء آخرين في أحزابهم، بحيث تحدد النتائج التي يحوزها كل من الأحزاب عدد مقاعد أعضائه في الجمعية.

بدا الأمر معقولاً من الناحية التقنية، وإن اتسم بالتعقيد، مع احتوائه على العديد من الثغرات. منح النظام الجديد الأحزاب الكبيرة أفضلية واضحة على المستقلين والأحزاب الصغيرة، بما يعني أن الحزبين الكرديين المهيمنين، والشيعيين الدينيين، والمجلس الأعلى والدعوة، اللذين يمثلان أكبر أحزاب طائفتيها، سيفوزون على الأرجح بغالبية واضحة من المقاعد، مع ما يصاحب ذلك من تهميش للمعتدلين والعلمانيين. جسد التمثيل السني مشكلة على حد سواء: إن منعت المخاطر الأمنية إجراء الاقتراع في أجزاء من البلاد، فلن يكون من الممكن تخصيص مقاعد عنها في الجمعية، ليخرج ساكنوها خالي الوفاض. لم يحظَ السنة، علاوة على ذلك، بما هو كبير من الأحزاب، مما أضعف موقفهم بصورة إضافية.

لم تجسد الدائرة الانتخابية الواحدة الخيار الوحيد المطروح على الطاولة. أكد عديدٌ من موظفي السلطة إمكانية توظيف قاعدة البيانات الوطنية، المستخدمة في توزيع حصص الطعام الشهرية، لتقدير عدد ساكني كل من المحافظات، بصورة معقولة نسبياً. كان السيستاني قد اقترح المقاربة ذاتها، في السابق؛ بغية الالتفاف على مسألة الإحصاء.

أثارت فكرة إجراء انتخابات الدائرة الواحدة جدلاً مكثفاً داخل إدارة بوش. عارض كل من البنتاغون، ووزارة الخارجية، ومكتب نائب الرئيس الفكرة لما تمنحه من تفوق للأحزاب الشيعية الدينية، بينما تملك القلق بريمر والبيت الأبيض من استخدام قاعدة البيانات، لما يمكن أن يثيره من اعتراضات العراقيين - الشيعة، على وجه الخصوص، الذين يعتقدون أن حكومة صدام ما احتسبت أعدادهم على

الوجه الصحيح - ناهيك عما يمكن أن يسببه من تأجيل. لم يكن ذلك مقبولاً بالفعل للحاكم ومستشاري الرئيس.

خاطبني مسؤول بارز في سلطة الائتلاف المؤقتة، بذلك الصدد، قائلاً: «تحدث العديد منا قائلين بأن نظام الدائرة الانتخابية الواحدة يشكل كارثة، ناهيك عن إمكانية الحصول على نظام تمثيلي نسبي باستخدام قاعدة البيانات، ليضرب بريمر ورؤساؤه في واشنطن بأقوالنا عرض الحائط. لم تمثل آلية إجراء الانتخابات سوى مسألة ثانوية في نظرهم. تجسد ما كان يهمهم، بما يفوق أيّاً من الأمور الأخرى، في عقدها وفق الموعد المحدد، ليغلبوا الشكل على المضمون».

وقع بريمر، في الخامس عشر من حزيران / يونيو، قرار سلطة الائتلاف المؤقتة رقم 96. نص الأخير على جعل العراق «دائرة انتخابية واحدة».



obeikandi.com

## المنطقة الخضراء، المشهد الحادي عشر

كتب جوشوا بول، موظف سلطة الائتلاف الشاب، قبل ما يقارب الشهر من تسليم السيادة، طرفة على جهاز حاسوبه، ليرسلها إلى عدد من الأصدقاء في القصر. عمد الأخيرون بدورهم إلى إرسالها إلى أصدقائهم، الذين فعلوا الأمر ذاته. اطلع جميع ساكنو المنطقة الخضراء جميعاً، على وجه التقريب، على الطرفة، في أقل من أسبوع من الزمن:

سؤال: لم عبرت الدجاجة العراقية الطريق؟

سلطة الائتلاف المؤقتة: تشير حقيقة عبور الدجاجة الطريق إلى انتقال سلطة صنع القرار إليها قبل الموعد المحدد لانتقال السلطة في الثلاثين من حزيران/يونيو. أصبحت الدجاجة، من الآن فصاعداً، مسؤولة عن قراراتها الخاصة.

هالبيرتون: طلب منا مساعدة الدجاجة على عبور الطريق. لن تكلف هذه العملية سوى 326.004 دولاراً، بالنظر إلى المخاطر المحيطة بعبور الطريق، وندرة أعداد الدجاج.

رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر: تمثل الدجاجة أداة للاحتلال البغيض، وسيتم قتلها.

الشرطة العسكرية الأمريكية: تم توجيهنا لتهيئة الدجاجة لعبور الطريق. دهس الجنود الدجاجة مرات عدة، في سياق الإعداد لعملية العبور، قبل تنف ريشها. نأسف بشدة لحدوث أي انتهاكات لحقوق الدجاج في أثناء القيام بذلك.

البشمركة: عبرت الدجاجة الطريق، وستواصل القيام بذلك، كي تظهر استقلاليتها، وتنقل ما تحتاج من أسلحة للدفاع عن نفسها. ستدعى الدجاجة، بكل الأحوال، في المستقبل بالبطة، منعاً لحدوث المشكلات، ناهيك عن ارتدائها منقاراً بلاستيكياً.

قناة الجزيرة: أرغمت الدجاجة على عبور الطريق مرات عدة، تحت تهديد السلاح، من قبل مجموعة كبيرة من جنود الاحتلال، وفقاً لشهود العيان. أطلق

الرصاص على الدجاجة، فيما بعد، بصورة متعمدة، في مثال آخر على استهداف الدجاج العراقي البريء.

السي أي أيه: لا يمكننا تأكيد أو نفي أي تورط في حادث عبور الدجاجة الطريق.

المترجمون (بلغلة ركيكة، وغير مفهومة): عبرت الدجاجة الطريق؛ لأنها تتحدى القوانين.



obeknadi.com